University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الثامن والخمسون / أبريل / 2022

درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية في ضوء بعض المتغيرات

أ . سلوى فتحي الورفلي / محاضر بقسم الإدارة التعليمية – كلية الآداب والعلوم قمينس – جامعة بنغازي /

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الثامن والخمسون / أبريل / 2022

درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية في ضوء بعض المتغيرات

ملخص البحث :

هدف البحث الحالي إلى التعرف على درجة ممارسة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الاكاديمية في ضوء بعض المتغيرات ، وتكون مجتمع البحث من (976) عضو هيئة تدريس ، وتم توزيع (132) استمارة استبيان مثلت عينة البحث من اعضاء هيئة التدريس ، وقد تم استرجاع (123) استمارة ، في حين اعتبرت (10) استمارات فاقد ، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، واستخدمت الحقيبة الاحصائية (spss) لغرض التحليل الاحصائي ، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع البحث ، كما تم حساب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمعرفة درجة ممارسة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة للحرية الاكاديمية ، بالإضافة الى استخدام اختبار (T) وتحليل التباين وقيمة (F) لمعرفة ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في ممارسة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الاكاديمية ، وقد توصل البحث الى ان درجة ممارسة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الاكاديمية ، كانت متوسطة ، كما توصل البحث الى انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في ممارسة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة للحرية الاكاديمية ، تعزى لمتغير (النوع ، مدة الخدمة ، التخصص) عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

الكلمات الدالة : الحرية الأكاديمية . الجامعات الخاصة

The degree of academic freedom exercised by faculty members in private universities in Benghazi a light of some variables

Salwa fathi Alwerfalli .Lecturer in the Department of Educational Administration . Faculty of Education Gamins . Benghazi university

Abstract :

The current research aimed at identifying the extent to which faculty members in private universities in the city of Benghazi practice academic freedom in light of some variables , and the research community consisted of (976) faculty members (132) questionnaire forms ,which were distributed , represented the research sample of faculty members . (123) forms were retrieved , while (10) were considered lost . the questionnaire was used as a tool for data collection . the statistical package (spss) was used for the purpose of statistical analysis, where the frequencies and percentages were community . the standard deviations and arithmetic averages were also calculated to find out the degree to which faculty members

in private universities practice academic freedom . in addition , (t) test and analysis of variance and the value of (f) were used to see if there were statistically significant Differences in the practice of academic freedom by faculty members in private universities in the city of Benghazi the research concluded that the degree of practice by faculty members in private universities in the city of Benghazi for the dimensions of academic freedom was average .the research also found that there are no statistically significant differences attributed to variables (type , length of service , specialization) at the significance level of α = 0.05 with regard to faculty members , practice of academic freedom in private universities in the city of Benghazi .

Key words : academic freedom - private universities **.**

مشكلة البحث :

تلعب الجامعات دوراً رئيسياً في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات ، وقد ازدادت أهميتها في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات تعززها التطورات المتسارعة سواء على الصعيد التعليمي والأكاديمي أو على الصعيد الاقتصادية والسياسي والمعرفي ، وقد انتقل التنافس الذي تشهده كافة قطاعات المجتمع إلى مؤسسات التعليم العالي ، مما نتج عنه نشأة الجامعات الخاصة ، والتي حظيت منذ نشأتها بدور قيادي في تحقيق التنمية الشاملة ، وفي سد احتياجات سوق العمل .

" وحيث أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع ومن البيئة ، فإنها تستمد قيمها وأهدافها ومواردها من المجتمع الذي نشأت فيه ، ومن ثم تعاد هذه الموارد على شكل إنجازات علمية ، وخدمات بحثية ، وقوى عاملة مدربة ومؤهلة " [10]

" وحتى تحقق الجامعة أهدافها بنجاح وكفاية ، فإنها تحتاج إلى قدر من الحرية الأكاديمية ، وإلى توافر بيئة ديمقراطية ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية للأستاذ وللطالب ،بالإضافة إلى تمتعها بحرية البحث والتقصي والتفكير ، وحرية الاعتقاد والتعبير والحوار ، دون رقابة أو قيود أو تدخل في حرية الاعتقاد ، وبعيداً عن هاجس الخوف والقلق " . [13]

غير أن العديد من الدراسات التي تناولت مفاهيم وواقع وتحديات وسبل تعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات ومنها دراسة (الصالح ، 2019) و دراسة (الحكمي ، 2018) ودراسة (الزيون ، 2017) ودراسة (العجلوني ، 2016) ، أكدت أن واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات ضمن أبعاد (محتوى واساليب التدريس ، والبحث العلمي ، والتعبير عن الرأي ، والمشاركة في صنع القرار) ، يواجه العديد من التحديات ، إضافة إلى أن مستوى ممارستها كان دون الطموح .

لذا تعد الحرية الأكاديمية (Academic Freedom) من القضايا الملحة في مؤسسات التعليم العالي ، وذلك لأنها تسهم في رفع كفاءة الأستاذ الجامعي ، وتساعده على تحقيق وظائفه الثلاث ، التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، فبدونها تصبح عملية التدريس جامدة ، ويصبح البحث العلمي قليل الارتباط بالمجتمع . **[12]**

كما أنها تُعد مطلباً مهماً من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث العلمي والتدريس ، في نشاطهم التربوي والتعليمي ، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق من التدخلات الخارجية والداخلية أو من المجتمع ككل ، فتوافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس أمر أساسي ، في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها ، ليتمكن من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل ، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق إطار الأنظمة التعليمية والعرف المجتمعي .

وإذا حاولنا تتبع اللوائح والقوانين التي تنظم التعليم العالي في ليبيا والتي تسري على التعليم الخاص الذي أخذ حق المزاولة ، سنجد أنها كفلت للجامعات حق الاستقلالية باعتبارها هيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد ومراكز البحث العلمي التابعة لها ، والتي تهدف إلى تزويد المجتمع بالكفاءات العلمية المختصة ، وتأكيد فلسفة المجتمع ، وإجراء البحوث العلمية التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه .

" حيث أكدت اللائحة (501 لسنة 2010) والمعمول بها حتى تاريخ إعداد هذا البحث ، على تشجيع البحث العلمي والعمل على الرفع من مستواه وتطوير أساليبه من خلال المراكز البحثية ، بالإضافة إلى دعم الباحثين ونشر ثقافة البحث العلمي **[21]** "

وهذا يتطلب من الجامعات العمل على تهيئة مناخ جامعي نموذجي تسوده الحرية الأكاديمية ، ليستطيع من خلاله الأستاذ الجامعي أن يعبر عن آرائه بحرية ، وأن يساهم في تحقيق أهداف الجامعة دون قيود .

وبناء عليه فإن هذا البحث يحاول معرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية في ضوء بعض المتغيرات .

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

1 . ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي لأبعاد الحرية الأكاديمية (اتخاذ القرار ، حرية التعبير ، البحث العلمي ، التدريس) ؟

2 . هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير (النوع ، مدة الخدمة ، التخصص) ؟

أهمية البحث : تتحدد أهمية البحث في جانبين هما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية :

أولاً / الأهمية النظرية : وتتمثل في

1 / عدم توافر الدراسات التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي بحسب علم الباحثة .

2 / يعد هذا البحث بمثابة إضافة علمية في مجال الإدارة التعليمية من خلال تقديم إطار نظري شامل حول موضوع الحرية الأكاديمية .

ثانياً / الأهمية التطبيقية : وتتمثل في

1 / قد تساعد نتائج البحث الحالي المسؤولين في الجامعات الليبية فيما يتعلق بالجهود المبذولة لترسيخ مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الخاصة لضمان نجاح العمل الأكاديمي .

2 / قد يستفيد الباحثون في مجال الإدارة التعليمية من نتائج البحث في إجراء دراسات أشمل وأعمق عن موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات الليبية .

أهداف البحث : يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 . معرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي لأبعاد الحرية الأكاديمية (اتخاذ القرار ، حرية التعبير ، البحث العلمي ، التدريس) ؟

2 . معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير (النوع ، مدة الخدمة ، التخصص) ؟

حدود البحث : تقتصر حدود البحث الحالي على الحدود التالية :

1 / الحدود الموضوعية : اقتصر هذا البحث على دراسة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية .

2 / الحدود البشرية : اقتصر البحث الحالي على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة

3 / الحدود المكانية : اقتصر البحث الحالي على الجامعات الخاصة المعتمدة بمدينة بنغازي

4 / الحدود الزمانية : اجري البحث الحالي خلال العام 2021 . 2022

مصطلحات البحث :

اولاً : تعددت تعريفات مصطلح الحرية الأكاديمية وذلك لأنه مصطلح غير مغلق ويمكن أن ينفتح على مجموعة من التفسيرات التي تعتمد على استخدامه في أوقات مختلفة ، لدعم وجهات النظر ، إلا أن جميع التعريفات اتفقت في مضامينه وأهدافه ، المتمثلة في حرية التعليم والبحث ، وحرية الرأي والفكر والتعبير .

ومن هذه التعريفات ما يلي :

1 . تعريف اليونسكو في مؤتمر التدريس في التعليم العالي (1997) للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس على إنها (الحق في حرية التدريس والمناقشة ، والحرية في إجراء البحوث ونشر نتائجها وحرية التعبير عن الرأي بشأن المؤسسة التي يعمل بها ، و التحرر من الرقابة المؤسسية وحرية المشاركة في الهيئات الأكاديمية والمهنية). **[25]**

2 . تعرف قاموس (وبستر) للحرية الأكاديمية على إنها (حق عضو هيئة التدريس والطالب خاصة على مستوى الجامعة والكلية في التعبير عن رأيه ، وضمان حريته في مناقشة او التحقق من اي قضية في اي موضوع ، سواء كانت هذه القضية اجتماعية او اقتصادية او سياسية مثيرة للجدل ، دون أي تدخل خارجي ، ودون الخوف من أي عقوبة من قبل المؤسسة الأكاديمية)" .[25]

التعريف الإجرائي للحرية الأكاديمية :

الحرية الأكاديمية : هي حق عضو هيئة التدريس في اختيار اساليب التدريس المناسبة ، و في التعبير عن أراءه ومناقشتها ، وحقه في المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ، و في البحث العلمي والنشر دون ضغوط داخلية أو خارجية .

ثانياً : الجامعات الخاصة

نظراً لعدم وجود تعريف محدد للجامعات الخاصة (حسب علم الباحثة) ، فقد قامت الباحثة بتعريف الجامعات الخاصة إجرائياً استنادا للمادة رقم (1) ، لقرار رقم (501) لسنة (2010) ، الصادر بشأن تنظيم التعليم العالي [21] ، والمادة رقم (57) ، لقرار رقم (211) لسنة (2011) ، الصادر بشأن تنظيم التعليم الحر (الخاص) [22]

حيث عرفتها الباحثة بأنها :

مؤسسات تعليم عالي لا تديرها الدولة ، إنما تخضع لقوانين التعليم العالي المعمول بها في الدولة ، وتعمل وفق إطار أنظمة الدولة وقوانينها ، وقد أنشأت لأغراض التعليم العالي والبحث العلمي ، وتمنح الدرجات الجامعية (البكالوريوس ، الليسانس ، الدبلوم العالي) .

الإطار النظري

اولاً : لمحة تاريخية عن نشأة الحرية الأكاديمية وبداياتها :

تعد الحرية الأكاديمية أحد الأعراف الأكاديمية المتوازنة ، والتي يعمل بها في المؤسسات التعليمية ، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجذور الأولى للحرية الأكاديمية تعود إلى أصول يونانية ، فكانت حرية التعليم والتعلم مكفولة للأساتذة وطلابهم الذين يمثلون مجتمعاً علمياً متميزاً ، وهذا ما أكده سقراط في حضارة أثينا ، التي تميز فيها التعليم بأنه تعليماً حراً و أهلي يمتهنه كل صاحب علم متخصص ، ولم تكن هناك سياسة عامة تحكم التعليم وتضع له قوانين ، فالحرية الأكاديمية لم تكن لها وجود قانوني وإنما هي حرية طبيعية في مجتمع الأحرار القادرين على التعليم والتعلم [12] .

" وقد تطور مفهوم الحرية الأكاديمية في القرنين الثاني والثالث عشر ووصل مرحلة النضج في القرنين السادس والسابع عشر، حيث تم العمل بجدارة على رفع الظلم عن الأساتذة ، إذ كان هناك تقييد لحرياتهم وكبح لأفكارهم داخل الجامعات وخارجها بقوة الأنظمة المسيطرة في حينها ، وقد ظهرت في عام 1605 النزعة التجريبية الحديثة في العلم والفلسفة للفيلسوف الانجليزي (فرنسيس بيكون) ، عندما طرح أرائه الفلسفية بخصوص تجربة الحرية الأكاديمية تقديراً للمعرفة العلمية الجديدة " . [17]

" وقد ارتبطت الحرية الأكاديمية ارتباطا تاريخيا بالجامعات منذ نشأتها ، وكانت الجامعات الإسلامية هي أول من تبنت هذا المفهوم ومنه انتقلت للجامعات الأوربية ، حيث أن الجامعات الإسلامية كانت قد ظهرت في الشرق قبل ظهور الجامعات الأوربية بعقود " [7]

ثم أخذت الحرية الأكاديمية تنمو في الدول الغربية وتم التأسيس لها بعد إنشاء جامعة (ليد) Leidy عام (1575) ، إذ منحت الأساتذة والطلبة قدراً من الحرية في بداية نشأتها ، حيث أصبح مفهوم الحرية الأكاديمية يعني غياب الإجبار في التعلم ، وحرية الأساتذة في البحث وتقديم الاستنتاجات النشر.

وقد أضافت المدرسة الألمانية بهذا المعنى بُعداً مهماً لمفهوم الحرية الأكاديمية ، إحداهما يخص الأساتذة ، من حيث حريتهم في التعليم والبحث العلمي ، والثانية تخص الطلبة من حيث حريته في التعلم وحقهم في حضور المحاضرات أو الغياب عنها دون مساءلة ، ولقد لاقت الأفكار الألمانية لمفهوم الحرية الأكاديمية رواجاً في الوسط الأكاديمي الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تتمحور حول حرية البحث العلمي واعتبارها المحور الأساسي للعمل الجامعي .[9]

كما ظهر الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية اوائل الثمانينات من كثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ، ففي عام (1982) عقدت الرابطة الدولية للأساتذة ومحاضري الجامعات مؤتمراً أسفر عن ميثاق حقوق وواجبات للممارسة الحرية الأكاديمية ، وفي عام (1988) عقد في بولونيا ببريطانيا مؤتمر الجامعات ورؤسائها وصدر عنه ميثاق الجامعات الأوروبية ، كما صدر في العام (1988) إعلان (ليما) للحريات الأكاديمية في اجتماع الهيئة العامة للجامعات ،وتم في عام (1990) إعلان دار السلام الصادر عن مؤتمر رابطة الموظفين في مؤسسات التعليم بتنزانيا ، كما صدر في ذات العام إعلان (كمبالا) عن ندوة الحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للمثقفين بالمركز الدولي للمؤتمرات في أوغندا ، وفي العام (1993) نظم مركز حقوق الإنسان البولندي مؤتمر في مدينة (يوزنان) صدر عنه إعلان الحرية الأكاديمية ، وفي العام (1988) عقد مؤتمر الحريات برعاية اليونسكو في بيروت ، كما تم في العام (2004) إعلان عمان للحريات الأكاديمية في الجامعات العربية ' والذي نظمه مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان . [3]

ثانياً : مفهوم الحرية الأكاديمية وتعريفها :

يعد مفهوم الحرية الأكاديمية وإن بدأ بسيطاً مفهوماً صعباً وشائكاً في الوقت ذاته ، وذلك نظراً لتداخله مع مفاهيم الحرية والعدالة وكافة حريات حقوق الانسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، فضلاً عن أن مفهوم الحرية الأكاديمية قد مر بمراحل وتطورات عبر تاريخ المؤسسات الجامعية ، ويؤكد ذلك ظهور محاولات عديدة ومتنوعة لتعريف الحريات ، إذ اهتمت الكثير من المنظمات الغير حكومية ومنها الأمم المتحدة بموضوع الحرية الأكاديمية بداية من أوائل الثمانينات من القرن الماضي ، وعقدت المؤتمرات والندوات التي صدر عنها العديد من الإعلانات التي من أبرزها إعلان عمان في (2004) ، واعلان ليما للحرية الأكاديمية في (1988) . [13]

" حيث حرص إعلان (ليما) ،على أن تكون لغته قانونية ومفرداته محددة التعاريف ، لذلك فقد صدر عنه تعريف للحرية الأكاديمية بأنها (حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردياً أو جماعياً ومتابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والانتاج والخلق والتدريس ، والقاء المحاضرات والكتابة ، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند للجامعات وغيرها " [20] .

وقد نص إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عام (2004) على أن (الحرية الأكاديمية تشمل حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها ، كما تشمل حق المجتمع الأكاديمي

في إدارة نفسه بنفسه ،واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ،ووضع ما يناسبه من اللوائح والأنظمة والاجراءات التي تساعد على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية) ". [19]

" في حين قدمت اليونسكو في مؤتمر التدريس في التعليم العالي (1997) تعريفاً للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس على إنها (الحق في حرية التدريس والمناقشة ، والحرية في إجراء البحوث ونشر نتائجها وحرية التعبير عن الرأي بشأن المؤسسة التي يعمل بها ، و التحرر من الرقابة المؤسسية وحرية المشاركة في الهيئات الأكاديمية والمهنية)" [25]

" كما عرفت الموسوعة البريطانية الحرية الأكاديمية على أنها (حرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعليم والدراسة والسعي وراء المعرفة والبحث ، دون تدخل أو تقيد غير معقول من القانون أو الأنظمة المؤسسية أو ضغط الرأي العام ، وتشمل عناصرها الأساسية حرية أعضاء هيئة التدريس للتحقق من أي موضوع يثير اهتماماتهم الفكرية ، وتقديم نتائجه إلى طلبتهم وزملائهم وغيرهم ، ونشر بياناتهم واستنتاجاتهم دون سيطرة أو رقابة ، والتدريس بالطريقة التي يرونها مناسبة مهنياً ، أما فيما يخص الطالب فتشمل العناصر الأساسية ، حرية دراسة الموضوعات التي تهمهم والقيام باستنتاجاتهم والتعبير عن رأيهم) " . [6]

" وقد عرف قاموس (وبستر) العالمي الجديد الحرية الأكاديمية على إنها (حق عضو هيئة التدريس والطالب خاصة على مستوى الجامعة والكلية في التعبير عن رأيه ، وضمان حريته في مناقشة او التحقق من اي قضية في اي موضوع ، سواء كانت هذه القضية اجتماعية او اقتصادية او سياسية مثيرة للجدل ، دون أي تدخل خارجي ، ودون الخوف من أي عقوبة من قبل المؤسسة الأكاديمية) " . [24]

وبذلك فإن مفهوم الحرية الأكاديمية يشير إلى حق عضو هيئة التدريس أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف من التدخل القسري أو القيود أو الطرد ، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة والصحافة ، إذ تعد مركزاً رئيسياً للنظم الديمقراطية التي أضحت معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها .

" لذا يمكن القول أن الحرية الأكاديمية ضرورية لكل المجتمعات للنهوض بعملية نقل وتطبيق المعرفة ، فهي ضرورة لحماية الجامعة وحريتها من تدخل المسؤولين والمنفذين والقوى الأخرى في تشغيل المؤسسة الجامعية في القضايا المتعلقة بقبول الطلبة ، وتعيين أعضاء هيئة التدريس أو عزلهم ، وتحديد محتوى المناهج والمقررات في الجامعة ، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر" .[5].

وتعقيباً على ما تم ذكره سابقاً فإن مفهوم الحرية الأكاديمية من المفاهيم التي تزداد عمقا و اتساعا بسبب تعدد التعريفات ، إلا أنه لا يوجد مفهوم كامل بذاته ومستقل بمعناه ، جامع لا ينقصه شيء ، وذلك لأن الحرية الأكاديمية تختلف من مجتمع إلى أخر ، ومن فكر إلى أخر ، الأمر الذي يتطلب البحث المستمر في مكونات هذا المفهوم وتطوراته ، كما يلاحظ أن جميع التعريفات السابقة للحرية الأكاديمية ركزت على نقاط جوهرية ، تمثلت في حرية التدريس والتفكير والتعبير ، بالإضافة إلى المشاركة في صنع واتخاذ القرارات .

ثالثا : أهمية الحرية الأكاديمية

للحرية الأكاديمية أهميتها سواء على المستوى الأكاديمي للفرد ، أو المستوى الأكاديمي للمؤسسة أو المجتمع بشكل عام ، إذ تعد الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة ، وشرطاً أساسياً لاستمرارها ونموها من أجل إتمام رسالتها ورؤيتها على أكمل وجه .

فتبرز بذلك أهمية الحرية الأكاديمية فيما يلي :

1 . التطوير والتغيير وملاحقة التطورات السريعة هي إحدى أهم مسؤوليات الجامعة المعاصرة ، لذا لابد من أن تمتاز الجامعات بالمرونة بحيث يسمح لها بمتابعة وملاحقة التطور، ومن هنا فالحرية الأكاديمية تعد ممارسة ضرورية لكي تمنح للجامعة المرونة المطلوبة [4] .

2 . تعتبر الحرية الأكاديمية مطلباً مهماً من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعي، وحق من حقوقهم لممارسة نشاطهم في البحث والتدريس دون أي قيود، وبمأمن عن أي نوع من أنواع الإزعاج من قبل السلطات . [18]

3 . تعد الحرية الأكاديمية مصدراً للتقدم الذي يعتبر أساسا للتنمية والتطوير ، فالبلدان التي تمتاز بوضع اقتصادي أفضل هي في الغالب التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الأكاديمية .

4 . تعد الحرية الأكاديمية مطلب رئيسي للمناخ الطبيعي لنمو الجامعة ، حيث أنه إذا فرضت قيود على الحرية الأكاديمية داخل الجامعة فإن التعليم الجامعي ينهار، ويترتب على ذلك ركود الحياة الفكرية الجامعية .[12]

5 . الحرية الأكاديمية مهمة للأستاذ الجامعي فهي تساعده على تحقيق وظائفه الثلاث التدريس والبحث وخدمة المجتمع ، فبدونها تصبح عملية التدريس جامدة لا روح فيها ، ويصبح البحث العلمي قليل الارتباط بالمجتمع . [18]

6 . تساهم الحرية الأكاديمية في توسيع مدارك الطالب الجامعية وزيادة خبراته وتكافؤ الفرص وحرية الفكر والاستنتاج ، التي تتلاءم مع الطبيعة الانسانية . [4]

7 . تعتبر الحرية الأكاديمية حافزاً مهماً من الحوافز المهنية لجميع أعضاء المجتمع بشكل عام ، كما أنها تساعد على نمو الفكر، وفي إطلاق طاقات الإبداع ،فبدونها يصعب على الجامعة أن تحقق رسالتها بصورة كاملة .

8 . تعتبر الحرية الأكاديمية إحدى الوسائل التي تساعد الأكاديمي على النمو العلمي ، وتسهم في نموه الثقافي والاجتماعي . [12] .

9 . للحرية الأكاديمية دورها الاجتماعي ،حيث تعمل على مساعدة الجامعة من أجل النهوض بالمجتمع ،في مقابل أن يقوم المجتمع بتزويد الجامعة مادياً ومعنوياً بما يساعدها على القيام بمهامها والدفاع عن حريتها وحرية أعضائها ، فالحرية الأكاديمية تعكس المناخ السائد حولها في المجتمع حيث تعطي صورة واضحة ودقيقة للاتجاهات الاجتماعية المحيطة بها ومدى تقبل المجتمع لإنتاج علمائه وفكرية من الآراء والافكار الجديدة ومدى تقبله للتغيير والتطوير .

10 . تسهم الحرية الأكاديمية في رفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس ، وتعمل على انتشار الرضا الوظيفي بينهم والذي يعتبر من الأمور الهامة لزيادة إنتاجيتهم . [5]

رابعا : أبعاد الحرية الأكاديمية :

تتمثل أبعاد الحرية الأكاديمية في الاتي :

1 . حرية التفكير : يقصد بها قدرة الأستاذ الجامعي على التعبير عن أفكاره بحرية وأمانة وصدق ، دون قيود ، والوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها .

2 . حرية الاختيار : .ويقصد بها قدرة الأستاذ الجامعي وتمتعه بدرجة كاملة من الاستقلالية في الاختيار من بين الإمكانات والبدائل التي يتوصل إليها ، بما يتناسب مع ميوله ورغباته وفلسفته . [2]

3 . حرية التعبير عن الرأي : ويقصد بها قدرة الأستاذ الجامعي على إبداء وجهة نظره حيال موضوع معين ، وحقه في المناقشة والنقد البناء دون تحيز أو تعصب .

4 . حرية المشاركة في اتخاذ القرار: تتمثل في أن لا تكون مشاركة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمله التدريسي والبحثي ، مرتبطة بمتغيرات أو تأثيرات وقيود خارجية. [7]

5. حرية البحث : ويقصد بها حق الأساتذة والباحثين في اختيار البحوث و إجرائها ونشر نتائجها بصورة صريحة ، و نقلها للمجتمع بدون حذف أو تعديل .[2]

6 . حرية التدريس : ويقصد بها حرية الأستاذ الجامعي في اختيار طريقة التدريس التي يراها مناسبة لطلبته ، وحريته في اختيار الموضوعات التي يدرسها ضمن إطار الخطط المقررة . [1]

7 . حرية المشاركة في الخدمات والأنشطة التطوعية داخل الجامعة وخارجها . [2]

خامسا : معوقات الحرية الأكاديمية :

يمكن تصنيف معوقات الحرية الأكاديمية على النحو التالي :

أولاً : معوقات خارجية : وتتمثل في الاتي :

أ . طبيعة الحرية الموجودة في المجتمع : حيث ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها في ذلك شأن كافة الحريات العامة سواء المدنية أو الفكرية بالبيئة الاجتماعية ، حيث العلاقة بينهما ضرورية ، فكلما اتسعت الحريات داخل المجتمع اتسعت المساحة أمام الحرية الأكاديمية داخل الجامعة والعكس صحيح ، فعندما تكون الدولة تمارس حرية الفكر والتعبير، تكون الحرية الأكاديمية مكفولة ضمناً ، وعندما تصادر الحريات المختلفة داخل المجتمع فلا مجال لإقرار الحرية الأكاديمية . [17]

ب . القيود القانونية : قد تفرض الأنظمة الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية قيوداً قانونية تحد من الحرية الأكاديمية ، بل وتقف عائقاً أمام اتساعها داخل الجامعات ، لذا تعتبر هذه القيود المفروضة من أهم معوقات الحرية الأكاديمية . [1]

ج . احادية تمويل الجامعات : فالدولة هي الممول الوحيد أو الأكبر للجامعات ، وبالتالي فالممول غالباً هو من يفرض هيمنته ورقابته على انفاق الميزانية ، مما يمكن الدولة من الاستيلاء على الصلاحيات وإعاقة استقلالية الجامعة كمؤسسة حرة . [17]

د . غياب الإدارة الذاتية المستقلة للجامعات : لا شك بأن عدم استقلالية الجامعة يحد من حرية الإدارة ، فالجامعات أما حكومية تحكمها الدولة ، أو خاصة يحكمها أصحاب المال ، وعليه فإن الإدارة الجامعية لا تمتلك قوة وظيفية في رسم السياسة التعليمية أو اتخاذ القرارات المهمة . [8]

و . عدم الحفاظ على حرمة الحرم الجامعي : والذي يعني أمنه وسلامته ، وحمايته من كل وسائل الضغط والإكراه حتى لا يقف أي حاجز دون التحليل والتعبير بكل حرية وموضوعية .فحرمة الجامعة تعتبر مسؤولية مشتركة بين الدولة والجامعة ، وبالتالي على الدولة أن توفر الضمانات اللازمة لحرمة الجامعات ، وعلى الجامعات أن تمتلك المقومات التي تضمن لها دعم وصيانة هذه الحرمة .[1]

ثانياً : المعوقات الداخلية : وتتمثل في الآتي :

أ . التسلط الإداري : والذي يهدد حرية عضو هيئة التدريس ، إذ أنه لا يتمثل فقط في السلطة الخارجية ، بل قد يكون من داخل الجامعة ، حيث قد يعاني أعضاء هيئة التدريس من ثقل القيود الإدارية التي تقف عائقاً أمام حريتهم الأكاديمية ، أو المعاملة الصارمة والمقيدة من قبل الإدارة ، والممارسات الفوقية والرقابة المشددة التي تنافر حرية الاستاذ الجامعي [17]

ب . طبيعة نشأة الحرية الأكاديمية : يتأثر الأكاديمي بالمكان والزمان والجماعة التي ينشأ بها ، فالشخص الذي نشأ في بيئة تحترم الحريات وتلتزم بها تراه مطالباً بها مدافعاً عنها ، والشخص الذي ينشأ في بيئة لا تحترم الحريات ولا تمنح افرادها حرية الرأي والتعبير فلن يشعر بأهمية الحرية الأكاديمية في حياته العلمية والعملية والبحثية . [6]

د . فرض القيود على الأستاذ الجامعي : فالأستاذ الجامعي لا يمتلك حرية اختيار الكتاب الذي يدرس به مادته ولا حتى طريقة التدريس المناسبة ، حيث يلتزم بأسلوب تقليدي تفرضه الأقسام وهذا مناف للحرية الأكاديمية . [6]

وتعقيباً على ما سبق ذكره فإن لمعوقات الحرية الأكاديمية تأثيرها الواضح على درجة ممارستها لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، من خلال جميع أبعادها ، وهذا التأثير يؤدي إلى تقيد حرية التدريس والبحث العلمي والنشر و التعبير، مما ينتج عنه تخلف تلك المجتمعات ، وتأخرها في جميع مجالاتها الحيوية .

سادساً : العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية

الحرية الأكاديمية جزء من منظومة المجتمع الذي تنشأ فيه ، وتتأثر به ، و تؤثر فيه ، وتتفاعل مع كافة المتغيرات والعوامل ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ، ويتضح أثر كل عامل من هذه العوامل على الحرية الأكاديمية فيما يلي :

أ . العوامل الاقتصادية : تؤثر عوامل الكساد والرخاء بشكل واضح على حركة الفكر والحرية الأكاديمية في المجتمع ، فحتى يتقدم البحث العلمي يحتاج إلى إمكانات قد لا تستطيع توفيرها دولة يعاني نظامها الاقتصادي من الأزمات الشديدة ، إذ يساعد توفر

هذه الإمكانات على نشر البحوث ، ودعم المؤتمرات العلمية ، وإرسال البعثات العلمية ، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي [15] .

ويعد تعدد مصادر التمويل من أهم العوامل التي تزيد من استقلالية الجامعة ، وعلى العكس كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر واحد لتمويل خططها التدريسية والبحثية ، كلما زادت تبعيتها للجهة الممولة ، الأمر الذي يقلص من هامش حريتها الاكاديمية . [10]

ب . العوامل السياسية : ترتبط الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في أي مجتمع بالنظم السياسية ، حيث يعد العامل السياسي من أكثر العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية ، فالدولة التي توفر للباحث حرية إبداء الرأي ، غالبا ما يؤدي ذلك إلى نشر العلم والحقائق والاستفادة منها ، والعكس فالدولة التي تعتمد أسلوب التخويف وتضع الحواجز أمام الحرية الأكاديمية ، فهي تعطل تقدم المجتمع . [10]

" في حين تعتبر الأنظمة الديمقراطية من أكثر الأنظمة التي تزهر في ظلها الحرية الأكاديمية ، حيث تستلزم النظم الديمقراطية ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات التي تعتبر منابر للعلم والفكر والمعرفة " . [1]

ج . العوامل الثقافية : تؤثر العوامل الثقافية بشكل ملحوظ على حركة الفكر والوعي العلمي ، وذلك أن سياسات التعليم في المؤسسات الثقافية ومدى اهتمامها بالمؤتمرات العلمية ، ومدى تقدم البحوث فيها ، يعتبر من الأمور التي تؤثر تأثيرا واضحا في توجيه حركة الفكر ، وانتعاش الحرية الأكاديمية في الجامعة . [7]

وتعقيباً على ما سبق ذكره فإن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تتأثر بعدة عوامل ، منها الضغوط السياسية ، والتي تفرضها بعض الدول على الجامعات ، بالإضافة إلى الازمات الاقتصادية والتي لها تأثير سلبي على الحرية الأكاديمية ، والعوامل الثقافية والتي تؤثر في توجيه حرية الفكر ، والتعبير عن الرأي ، وبالتالي تؤثر على انتعاش الحرية الأكاديمية في الجامعة .

الدراسات السابقة ومناقشتها

تستعرض الباحثة مجموعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية ، والتي استفادت منها في الجانبين النظري والميداني ، ومنها دراسة (الصالح ، 2019) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل ، وبلغ حجم العينة (613) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، جامعة الكويت بدولة الكويت ، جامعة الخليج العربي بمملكة البحرين ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية ، والحرية في التدريس الجامعي ، بالإضافة إلى تمتع الجامعات بدرجة عالية من الحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس ،كما بينت النتائج أن أبرز تحديات الحرية

الأكاديمية بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخابات ، و إن أفضل السبل لتعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية .

أما دراسة (الحكمي ، 2018) : فقد هدفت إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والعلاقة بينهما ، واعتمدت الدراسة على المنهج الصفي ، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وقد طبقت على عينة بلغت (1172) عضو هيئة تدريس بجامعات (الملك عبدالعزيز ، الإمام محمد ن سعود الإسلامية ، جازان ، حائل) ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس أعطوا لواقع الحرية الأكاديمية ضمن أبعاد محتوى وأساليب التدريس ، البحث العلمي ، حرية التعبير عن الرأي ، المشاركة في صنع القرارات ، درجة متوسطة .

بينما هدفت دراسة (الزيون وأخرون ، 2017) إلى معرفة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم ، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية ، وجامعة أل البيت ، وجامعة مؤتة ، حيث بلغ حجم عينة الدراسة (302) عضو هيئة تدريس ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاداة (الاستبيان) وتوزيعها بعد التأكد من صدقها وثباتها ، وقد أظهرت الدراسة أن دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس فيها جاء متوسطا ،

أما دراسة (العجلوني ، 2016) فقد هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال المملكة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان حيث تم التأكد من صدقها وثباتها ، في حين تكون مجتمع الدراسة من (373) عضو هيئة تدريس ، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (70) عضو هيئة تدريس ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء جاء بدرجة متوسطة ، كما أظهرت النتائج أن ممارسة الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صناعة القرار جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85) و بدرجة متوسطة ، في حين جاء مجال خدمة المجتمع بالمرتبة الثانية ، بمتوسط حساب (2.75) وبدرجة متوسطة ، وجاء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة حيث بلغ متوسطة الحسابي (2.73) بدرجة متوسطة ، وجاء مجال ممارسات أعضاء هيئة التدريس بمجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حساب (2.59) وبدرجة متوسطة .

في حين سعت دراسة (الدوسري ، 2013) إلى التعرف على درجة توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى ، والتعرف على درجة الإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس ، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الارتباطي ، وتكونت العينة من (300) عضو هيئة تدريس ، وقد تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان الذي تكون من جزئيين كان أولهم لقياس درجة توفر الحرية الأكاديمية ، والثاني لقياس الإبداع ، وتوصلت الدراسة إلى إن درجة توفر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة.

أما دراسة (حمدان ، 2008) فقد هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة القدس والجامعة الأمريكية ، والذي بلغ عددهم (1498) عضو هيئة تدريس ، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (300) عضو هيئة تدريس ، ولتحقيق هدف الدراسة أُستخدم استبانتين : الأولى لقياس الحرية الاكاديمية ، والثانية لقياس الولاء التنظيمي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة .

كما أجرى (Barger ، 2010) دراسة هدفت إلى معرفة مدى رضا أعضاء هيئة التدريس الكلية عن سياسات وممارسات الحرية الأكاديمية باعتبارها جوهر عملية التعليم العالي وداعم لأعضاء هيئة التدريس في البحث والنشر ، وتكون مجتمع الدراسة من (1264) عضو هيئة تدريس بمختلف التخصصات موزعين على (316) جامعة وكلية (خاصة) من مجموع جامعات وكليات البكالوريا في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد استخدمت استبانة صممت خصيصاً لتقيق أهداف الدراسة ،و أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية تعتبر عنصر أساسي في جامعات وكليات البكالوريا الخاصة ، وأن الحرية الأكاديمية تشمل الجامعة بذاتها كمؤسسة مستقلة للمعرفة والتعليم وإجراء البحوث.

مناقشة الدراسات السابقة

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية ، بشكل كبير ، مما ساهم في إثراءه سواء كان ذلك في تحديد المشكلة ، أو في تقديم الإطار النظري إلا إن هناك أوجه اختلاف وتشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة ، حيث أن أوجه الاختلاف هي التي جعلت هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة ، إذ يلاحظ أن وعلى الرغم من اتفاق معظم الدراسات السابقة مع البحث الحالي ، كدراسة (الصالح ، 2019) و دراسة (الحكمي ، 2018) ودراسة (الزيون ،2017) ، ودراسة (العجلوني ، 2016) و دراسة (الدوسري ، 2013) ، ودراسة (حمدان ، 2008) في أهدافها والتي تمحورت حول دراسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الحكومية ، بالإضافة إلى اتفاق جميع الدراسات السابقة مع البحث الحالي في استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات ،واتفاقها جميعها في اختيار مجتمعها من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وفي الاعتماد على الحقيبة الإحصائية (spss) لتحليل البيانات ، واتفاقها في الاعتماد على المنهج الوصفي ، إلا إن البحث الحالي تميز عن الدراسات السابقة جميعها في تناوله للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي وهذا ما لم يتم تناوله بالدراسة حسب علم الباحثة ، وذلك من خلال مجموعة من الأبعاد التي تمثلت في (حرية التدريس ، حرية البحث ، حرية المشاركة في اتخاذ القرار ، حرية التعبير).

الإجراءات المنهجية للبحث

منهج البحث : تحقيقاً لأهداف البحث وللإجابة على تساؤلاته ، فقد استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي .

مجتمع البحث وعينته : تكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة بمدينة بنغازي ، والبالغ عددهم (976) عضو هيئة تدريس، وذلك بحسب الإحصائية الصادرة عن مكتب التعليم العالي الخاص في المنطقة الشرقية ، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة ، بلغ حجمها وفقاً لجدول مورجان (132) عضو هيئة تدريس ، وقد تعذر استرجاع (10) استمارات ، وبذلك طبقت الدراسة على (123) عضو هيئة تدريس .

أداة البحث : استخدم البحث الحالي الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث قامت الباحثة ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري، بتطوير الاستبانة ، وقد قسمت إلى قسمين، القسم الأول يشمل البيانات الشخصية ، أما القسم الثاني فيشمل الفقرات التي تمثل أبعاد الحرية الأكاديمية وهي (اتخاذ القرار ، حرية التعبير ، البحث العلمي ، التدريس).

صدق الأداة : أعتمد البحث الحالي على الصدق الظاهري ، حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة ، وقد تم تعديلها في ضوء التوجيهات والملاحظات التي أكدوا على ضرورة إجرائها ، لتخرج الاستبانة في صورتها النهائية ، والتي طبقت على أفراد العينة .

ثبات الأداة : يعد الثبات شرطاً ضرورياً لمعرفة مدى دقة المقياس في جمع البيانات ، وتوجد عدة طرق لقياس معامل الثبات منها التجزئة النصفية ، الاختبار وإعادة الاختبار، معادلة الفاكرونباخ (Cronbach Alpha) التي أعتمدها البحث الحالي لحساب معامل الثبات ، ويعد الفاكرونباخ مقياس أو مؤشر لثبات الاستبانة ، لذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل الأبعاد المرتبطة بالاستبانة ، حيث يقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي في فقرات الاستبانة ، وحسب دراسة للباحثين "Strong" و "Hensley" فإنه حتى يتحقق ثبات الأداة يجب أن يكون معامل الفا كرونباخ أكبر أو يساوي (0,60)

الجدول رقم (1) يبين معامل الثبات لأداة الدراسة

الأبعاد	عدد الفقرات	الفاكرونباخ
اتخاذ القرار	6	0.87
حرية التعبير	7	0.91
البحث العلمي	5	0.83
التدريس	5	0.88
الأداة ككل	23	0.94

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيمة معامل الثبات (0.94) ، وهذه القيمة تدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للتطبيق .

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث :

لقد تم تصنيف عينة البحث إلى عدة خصائص تمثل فيما بعد متغيراته ، وذلك كما يلي : أ. خصائص العينة حسب النوع : وقد تم تصنيف عينة البحث إلى ذكور وإناث ، والجدول التالي يبين توزيع العينة حسب النوع .

جدول (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	الحجم	النسبة %
ذكور	47	% 38.2
إناث	76	% 61.8
المجموع	123	% 100.0

يتبين من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة من الإناث أكثر من الذكور، حيث بلغ عدد الإناث (76)، بنسبة (61%) ، بينما بلغ عدد الذكور(47) ، بنسبة (38%) ، وهذا يدل على أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الإناث أكبر من عدد أعضاء هيئة التدريس من الذكر ، وقد يرجع ذلك إلى حصول الإناث على فرص عمل في الجامعات الخاصة أكثر من الفرص التي يتحصل عليها الذكر.

ب- خصائص العينة حسب مدة الخدمة : ويبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المدة التي قضوها في الخدمة ، وذلك على النحو التالي:

جدول (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	الحجم	النسبة %
أقل من 5 سنوات	58	% 47.2
من 5 إلى 10 سنوات	65	% 52.8
أكثر من 10 سنوات	0	0
المجموع	123	% 100.0

يتبين من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة لديهم مدة خدمة تتراوح من (5 سنوات الى 10) سنوات حيث بلغ عددهم (65) وبنسبة (52%)، ويليهم من لديهم مدة خدمة (اقل من5 سنوات) واللذين بلغ عددهم (58) وبنسبة (47%) ، قد

يرجع ذلك إلى عدم منح الجامعات الخاصة فرص عمل كثيرة لأعضاء هيئة التدريس الجدد ، واقتصار فرص العمل المتاحة لديهم على أعضاء هيئة التدريس الذين عملت معهم لسنوات .

ج- خصائص العينة حسب التخصص : صنفت عينة البحث إلى تخصصات أدبية و تخصصات علمية ، والجدول التالي يبين توزيع العينة حسب التخصص .

جدول (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	الحجم	النسبة %
أدبي	43	% 35.0
علمي	80	% 65.0
المجموع	123	% 100.0

يتبين من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة من أصحاب التخصصات العلمية أكثر من أصحاب التخصصات الأدبية ، فقد بلغت نسبة أصحاب التخصصات العلمية (65%)، بينما بلغت نسبة أصحاب التخصصات الادبية (35%) ، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم التخصصات الموجودة في الجامعات الخاصة ، هي تخصصات علمية ، وذلك لإقبال الطلبة على دراستها ، أكثر من إقبالهم على دراسة التخصصات الأدبية .

الأساليب الإحصائية :

بعد أن تم جمع الاستمارات (الاستبانة) التي تم توزيعها على عينة البحث ، وباستخدام الحقيبة الإحصائية (spss) ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي لأبعاد الحرية الأكاديمية ، كما تم حساب اختبار(T) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسب متغيري النوع والتخصص ، وتم حساب تحليل التباين وقيمة (F) لاستجابات عينة البحث حسب متغير مدة الخدمة .

مستويات مقياس ليكرت الثلاثي

لتحديد مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي لأبعاد للحرية الأكاديمية ، استخدمت الباحثة ابعاد المتوسط الفرضي (النظري) ، لمقياس ليكرت الثلاثي ،

جدول (5) يبين مستويات مقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط المرجح لمقياس ليكرت الثلاثي	درجة الممارسة
من 1 إلى 1.66	منخفضة
من 1.67إلى 2.33	متوسطة
من 2.34 إلى 3	مرتفعة

عرض نتائج البحث ومناقشتها :

يمكن عرض نتائج البحث و مناقشتها وفقاً لأهدافه ، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية

السؤال الأول : . ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي لأبعاد الحرية الأكاديمية (اتخاذ القرار، حرية التعبير، البحث العلمي ، التدريس) ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لأبعاد الحرية الأكاديمية ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لأبعاد الحرية الأكاديمية مرتبة تنازلياً

البُعد	حجم أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
اتخاذ القرار	123	1.94	0.287	متوسطة
حرية التعبير	123	1.86	0.286	متوسطة
البحث العلمي	123	1.71	0.319	متوسطة
اساليب التدريس	123	1.54	0.383	منخفضة
الابعاد ككل	123	1.76	0.189	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق أن درجة ممارسة أبعاد الحرية الأكاديمية بشكل عام كان بدرجة (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.76) ، وبانحراف معياري بلغ (0.189) ، كما يلاحظ أن ترتيب الأبعاد تنازلياً ، كان لبُعد اتخاذ القرار ، يليه بُعد حرية التعبير ، ثم بُعد البحث العلمي ، وكلها كانت بدرجة متوسطة عند مقارنتها بجدول متوسطات مقياس ليكرث الثلاثي جدول رقم (5) ، ما عدا بُعد اساليب التدريس الذي جاء بدرجة منخفضة ، حيث بلغ متوسطة الحسابي (1.54) ، وبانحراف معياري بلغ (0.383) ، وقد يرجع ذلك إلى وضع الجامعات الخاصة قوانيين تحد من حرية عضو هيئة التدريس في اختيار طرق التدريس المناسبة لطبيعة المادة ، بالإضافة إلى أن الجامعات الخاصة قد تفرض على أعضاء هيئة التدريس الالتزام بما ورد في لوائح العمل ، وتوصيف المناهج المعدة مسبقا من إدارة القسم ، مما يقلل من حرية أعضاء هيئة التدريس ، وتتفق نتيجة البحث الحالي مع دراسة كلاً من (الحكمي ، 2018) ، ودراسة (الزيون ، 2017) ، ودراسة (العجلوني ، 2016) ، و دراسة (الدوسري ، 2013) ، ودراسة (حمدان ، 2008) ، التي بينت أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات كانت بدرجة متوسطة وفق بُعد (اتخاذ القرار ، حرية التعبير ، البحث العلمي ، اساليب التدريس) ، في حين اختلفت نتائج البحث الحالي مع دراسة (الصالح ، 2019) والتي بينت أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الاكاديمية وفق أبعادها كانت مرتفعة .

السؤال الثاني : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير (النوع ، مدة الخدمة ، التخصص) ؟

اولاً : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع ؟

لتحديد دلالة الفروق في مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع ، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث ، كما تم حساب اختبار (T) ، لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث ، وقيمة (T) بين المتوسطين و التي تعزى لمتغير النوع .

النوع	الحجم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
ذكر	47	1.74	0.200	121	.1.245	* 0.215
انثى	76	1.78	0.181			

- **غير دالة عند مستوى α = 0.05**

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث من الذكور قد بلغ (1.74) ، و بلغ الانحراف المعياري (0.200) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث من الإناث (1.78) وبانحراف معياري قدره (0.181) ، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (1.245) ، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =α ، وتُظهر هذه النتيجة أن ليس هناك فروقاً في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ترجع لمتغير النوع ، وأنهم ذكوراً وإناثاً يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية كانت في المتوسط ، وقد يرجع ذلك إلى أن الجامعات الخاصة تفرض على أعضاء هيئة التدريس ذكوراً و إناثاً الالتزام بما يفرض عليهم من قبل إدارة الجامعة ، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الصالح ، 2019) ، والتي بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث وهذا يعني تمتع اعضاء هيئة التدريس من الاناث بدرجة عالية من الحرية مقارنة بالذكور ، كما اختلفت نتائج البحث الحالي مع دراسة (العجلوني ، 2016) ، والتي بينت وجود فروق دالة احصائياً لصالح الذكور في ممارستهم لأبعاد الحرية الاكاديمية ، في حين تتفق نتائج البحث الحالي مع دراسة (حمدان ، 2008) ، والتي بينت عدم وجود فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير النوع .

ثانياً : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير مدة الخدمة ؟

لتحديد دلالة الفروق في مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، استخدمت الباحثة تحليل التابين الأحادي ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (8) مصدر التباين ومجموع المربعات و متوسطها بين المجموعات وداخلها وقيمة (F) لاستجابات عينة البحث وفق متغير مدة الخدمة .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.017	1	0.017	0.480	0.490 *
داخل المجموعات	4.365	121	0.036		
المجموع	4.382	122			

- **غير دالة عند مستوى α= 0.05**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (F) بلغت (0.480) هي غير دالة معنوياً ، أي أنه لا توجد فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير مدة الخدمة ، و أنهم جميعاً باختلاف مدة خدمتهم يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية كانت متوسطة ، وقد يرجع ذلك إلى أن قوانين ولوائح الجامعات الخاصة ، تقيد من حرية أعضاء هيئة التدريس باختلاف مدة خدمتهم . و تفرض عليهم الالتزام بما جاء فيها من توصيف للمناهج ، ومن طرق تدريس محددة مسبقاً ، وتحد من قدرتهم على المشاركة في صناعة القرارات ، وإبدا الرأي والبحث العلمي ، مما يضيع على الجامعة فرص التطور، من خلال الاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس ممن عملوا لسنوات لدى الجامعة ، وتتفق نتيجة البحث الحالي مع دراسة (حمدان ، 2008) ،ودراسة (الحكمي ، 2018) ، والتي بينت عدم وجود فروق دالة احصائياً تعزى لمتغير سنوات الخدمة .

ثالثاً : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص ؟

لتحديد دلالة الفروق في مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث ،كما تم حساب اختبار (T) وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث قيمة (T) بين المتوسطين والتي تعزى لمتغير التخصص .

التخصص	الحجم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الاحصائية
التخصصات الادبية	43	1.77	0.229	121	0.449	* 0.654
التخصصات العلمية	80	1.76	0.165			

- **غير دالة عند مستوى α= 0.05**

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث من اصحاب التخصصات الأدبية قد بلغ (1.77) ، وبانحراف معياري بلغ (0.229) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث من أصحاب التخصصات العلمية قد بلغ (1.76) ، وبانحراف معياري بلغ (0.165) ، باختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (0.449) ، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α= 0.05 ، وتُظهر هذه النتيجة أنه لا توجد فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص العلمي لعضو هيئة التدريس ، وقد يرجع ذلك إلى أن جميع أفراد العينة يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية كانت مقيدة بقوانين ولوائح الجامعات الخاصة ، والتي تُلزمهم العمل وفقها باختلاف تخصصاتهم العلمية والأدبية ، مما يقلل من حريتهم الاكاديمية ، ومقدرتهم على التطور ، وبالتالي لا يوجد تأثير للتخصص في عملية ممارسة الحرية الاكاديمية ، وهذا ما يتفق مع دراسة (الحكمي ، 2018) ، التي بينت ان جميع اعضاء هيئة التدريس ينظرون بنظرة متساوية الى ممارستهم للحرية الاكاديمية ، في حين تختلف هذه النتيجة مع دراسة (العجلوني ، 2016) ، والتي بينت وجود فروق دالة احصائياً لصالح التخصصات العلمية ، في ممارستهم لجميع ابعاد الحرية الاكاديمية .

ملخص نتائج البحث :

أظهرت عملية تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً النتائج التالية :

1 / إن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها كانت متوسطة ، وجاء ترتيب الأبعاد كالتالي (بُعد اتخاذ القرار، يليه بُعد البحث العلمي ، ثم بُعد حرية التعبير) ، وكانت درجة ممارستها متوسطة ، في حين كانت درجة ممارسة بُعد اساليب التدريس منخفضة .

2 / لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع ، عند مستوى دلالة α= 0.05

3/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير مدة الخدمة ، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

4 / لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بمدينة بنغازي للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص ، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

التوصيات والمقترحات :

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث فإن الباحثة توصي بما يلي :

1 / تنظيم ندوات حول تعزيز ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس ، يشارك فيها إدارات الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية بمدينة بنغازي .

2 / إعطاء فرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالقسم .

3 / إنشاء جمعيات علمية تدعم البحث العلمي والنشر ، يتم فيها الربط بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية ، والمؤسسات الاقتصادية الداعمة مادياً للبحث العلمي .

4 / دعم التعاون والشراكة بين الجامعات الخاصة ، و الجامعات الحكومية في مجال الدراسات والبحث العلمي .

قائمة المراجع

. الكتب والدوريات :

1. أحمد صالح ،(2000) ، محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية ، ندوة حول الحرية الأكاديمية و الفكرية في مصر ، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية ، القاهرة

2. أشواق محمد الدوسري ، (2013) ، الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى و علاقتها بالإبداع ، رسالة ماجستير منشورة ، السعودية

3. بدران الغريب ، (2015) ، الحرية الأكاديمية و القيم الجامعية ، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس ، القاهرة

4. خزنة بنت ثامر المطيري ، (1438 هـ) ، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب في جامعة الملك سعود ، رسالة ماجستير منشورة

5. دانا حمدان لطفي ،(2008) ، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير منشورة .

6. روز جمال أبو جيش ، (2016) ، درجة الحرية الأكاديمية والتنمية المهنية والعلاقة بينهما لدى معلمي ومعلمات مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية من وجه نظر المديرين والمعلمين فيهما ،رسالة ماجستير منشورة ، فلسطين .

7. عبد الملك بن علي الحكمي ، (2018) ، الحرية الأكاديمية و علاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، رسالة ماجستير منشورة .

8. علاء عدنان عباس ، (2015) ، دور الحرية الأكاديمية و الديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجامعات الحكومية و الجامعات الخاصة في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة و أعضاء الهيئة التدريسية ، رسالة ماجستير منشورة ، سوريا

9. علي القرني ، (2009) ، الحرية الأكاديمية ، المنطلقات القانونية و الضوابط ، مؤتمر الاعتماد الاكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي ، جامعة الملك سعود ، السعودية

10. غدير محمد منصور ، (2016) ، الممارسة الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة و سبل تعزيزها ، الجامعة الإسلامية بغزة

11. محمد سليم الزيون وأخرون ، (2017) ، دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم ،رسالة ماجستير منشورة ، الأردن

12. محمد مُحمد سكران ، (2001) ، الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة

13 . محمد خطايبة وأخرون ، (2011) ، تصورات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية و علاقتها بإنجازهم البحثي ،رسالة ماجستير منشورة ، عمان

14. محمد بن علي الصالح ، (2019) ، الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي من وجهة نظر قياداتها و أعضاء هيئة التدريس ، رسالة ماجستير جامعة الجوف ، السعودية

15. محمد الصاوي ، (2000) ، أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المتغيرات ، القاهرة

16. محمود حسن العجلوني ، (2016) ، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الاردنية في العلوم التربوية ،رسالة ماجستير منشورة ،الأردن

17. محمود قمبر ، (2001) ، الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية دراسة تحليلية نقدية مقارنة ، دار الثقافة ، الدوحة

18. ندى عبد الرحيم ابو حيمد ،(2007) ، الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية ، دراسة ميدانية ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الملك سعود

. التقارير الرسمية

19. إعلان عمان ، (2004) . الحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي ، الاردن

20. إعلان ليما ، (1988) . الحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي : الجمعية العمومية الدولية المنعقدة في ليما .

21. اللجنة الشعبية العامة ، قرار (501) ، لسنة (2010) . لائحة تنظيم التعليم العالي

22 . اللجنة الشعبية العامة ، قرار رقم (211) ، لسنة (2011) الصادر بشأن تنظيم التعليم الحر (الخاص) .

23 Barger Becky m(2010) "facula Experiences and satisfaction with Academic freedom " submitted to the graduate faculty as partial fulfillment of the require emends for the university of Toledo

24- Ellis , Charles . (2006) . the student success planner , Houghton Mifflin College division ,pp7

25 Gibbs , A (2013) A critical study of international higher education development :capital , capability , and a dialogical proposal for academic freedom as a responsibility . PhD Thesis unpublished , school of Education , sterling university .